

القيم الاجتماعية وأثرها في دور المرأة العراقية المشاركة بالعمال الإنتاجي والصناعي.

دراسة في التنمية

ام د محسن مهدي خنياب

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

ملخص البحث :

تعد الحياة البشرية هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع , وان أي مشكلات اجتماعية أو اقتصادية تواجه الحياة البشرية ولا تجعلها تتقدم نحو الأفضل, فان التنمية الشاملة المنشودة في هذه المجتمعات سوف تتعرض إلى التخلف وعدم التقدم , وعليه لا بد من أن تتضافر جهود الرجال والنساء في كل مجالات العمل الإنتاجي والخدمي لاجل التطور والتقدم في التنمية بكل مجالاتها .

والمرأة العراقية المعاصرة , تضطلع بمهمتين أساسيتين – الاولى – مهمة الانجاب من خلال الزواج وتكوين الاسره التي هي نواه المجتمع , اما المهمة الثانية – فهي تمكين المرأة من مزاولة العمل الإنتاجي والوظيفي خارج البيت مع الرجل حتى تسير التنمية الاجتماعية التي هي بامس الحاجة الى قوة ومهارة نصف المجتمع العامل , والتي تمثلها المرأة العراقية , وان أي حرمان من هذه القوه الإنتاجية سوف ينعكس سلبا على تاخر التنمية الشاملة في الكثير من متطلبات أعمالها , وبهذا أصبحت المرأة في المجتمع العراقي تقوم بدورين , الاول – اجتماعي وهو دور الام والزوج في البيت والدور الثاني – هو دور العامله المنتجة في المعامل والمصانع الإنتاجية وفي الدوائر الخدمية .

ويبدو ان كل البحوث والدراسات العلمية التي ناقشت مثل هذه المشكلات , ومنها مشكلات انخراط المرأة في العمل الإنتاجي الصناعي , حيث كان على رأسها مشكلات القيم الاجتماعية السلبية وأثرها في عرقلة تحرير المرأة للانطلاق نحو المشاركة الجاده والمؤثره في مسار التنمية بكل اشكلها .

والبحث الحالي هو محاوله تضاف الى المحاولات الجاده في مجال تشخيص العديد من المعوقات والصعوبات ذات المضمون الاجتماعي القيمي , ومنها مشكلات القيم الاجتماعيه وأثرها في عرقلة انطلاق دور المرأة المساند والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة كافه , ومنها مجالات العمل الانتاجي والصناعي والخدمي .

الفصل الأول

الإطار العام لموضوع البحث

1- المقدمة: □□□□□□□□□□

كل الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت دور المرأة الاجتماعي أخذت منهجين في هذا الاتجاه,الأول المنهج الوصفي,وهذا المنهج اعتمد على الوصف ورواية الآراء والأقوال وأهمل المنهج التحليلي في تفسير الأسباب التي أدت إلى تدني أدوار المرأة بمختلف مجالاتها الاجتماعية والعملية في الحياة العامة,وهذا الاتجاه أكد على منظومة التراث الحضاري وعلى التنشئة الاجتماعية وتجاهل إلى حد كبير البناء الاجتماعي وعمليات الإنتاج وموقع ودور المرأة منها, وذلك وفق تقسيمات العمل الإنتاجي والخدمي بمختلف مجالاته.(1,ص65)

أما الاتجاه الآخر, فهو الاتجاه التحليلي الاجتماعي, في تفسير دور المرأة الاجتماعي والعملية من خلال موقعها في مسارات البناء الاجتماعي وتقسيم الأعمال وملاحظة دورها المهمش في عملية الإنتاج والتصنيع,حيث أن هذا الاتجاه وضع المرأة العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص أمام حقيقة الوضع العام الذي يستند إلى سيطرة القوي على الضعيف,فالمرأة في رق الرجل والرجل في رق الحاكم,والرجل ظالم في بيته مظلوم اذا خرج منه.(2,ص51-52)

وفي ظل تفسير أدوار المرأة في مجال تقسيم العمل في المجتمع, وفي دورها في التغيير الاجتماعي ظهر لدينا دراسات تبين علاقة المرأة بالعمل وموقف القانون من هذه العلاقة, حيث يتضح ذلك من خلال التطورات الحديثة في دور المنظمات الاجتماعية النسوية منها والنقابية, بحيث أصبح موضوع تحرير المرأة ومدى مساهمتها في العمليات التي تحتاجها التنمية الاجتماعية بكل أشكالها من أهم الموضوعات التي تخضع للمناقشة والبحث من اجل أن تحتل المرأة دورها المناسب في مجالات العمل المختلفة في

المجتمع، حيث الحاجة الماسة لذلك، فالمرأة في مفهوم التنمية الحديثة والتي تسعى إليها جميع الدول النامية ومنها العراق، تعد نصف طاقة المجتمع البشرية.

هذا وقد تناول هذه الدراسة بأربعة فصول، الأول يتناول الإطار العام لموضوع البحث، من حيث الأهمية، والأهداف، وتحديد المصطلحات.

أما الفصل الثاني، فيتناول الأساس النظري والدراسات السابقة، والفصل الثالث يتناول القيم الاجتماعية وأثرها في عمل المرأة العراقية، فيما يتناول الفصل الرابع والأخير، المرأة العراقية بين مهام الأسرة ودورها في العمل الإنتاجي والصناعي.

2- مشكلة البحث: ()

المجتمعات الإنسانية كافة تتكون من الرجال والنساء بمعنى أن الطاقة البشرية التي تقوم بالعمل الفكري والعضلي لكل مجتمع إنساني تكمن في الفئة القادرة عليه من الرجال والنساء على حد سواء, وان أي مشكلات تواجه احد الفئات في هذه الطاقات فأنها ستنعكس سلبا على سير التنمية الشاملة لأي مجتمع ينشد التقدم والتطور في جميع مجالات الحياة العلمية والعملية, وعليه فأن المشكلات التي تواجه المرأة في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص, تكمن في نظرة المجتمع لدور المرأة وكيفية إعطائها الفرصة لغرض استثمار طاقاتها الفكرية والعضلية في العمل بكل أنواعه لبناء وتنمية المجتمع المتطور في ظل متطلبات العصر الحديث, حيث هناك منظومة من القيم الاجتماعية الموروثة والسلبية التي يفرسها المجتمع على المرأة, مما يحجم من توظيف قدراتها بشكل كامل لخدمة التنمية الشاملة في المجتمع, وخاصة في مجالات العمل الإنتاجي والصناعي, ومن هنا لابد من التصدي لمثل هذه المشكلات وكيفية التعامل معها, لوضع الحلول الملائمة لها, حتى لا يفقد المجتمع نصف قوته العملية والإنتاجية. (3,ص10)

3- أهمية البحث: (□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□)

يعد موضوع مشاركة المرأة في العراق بشكل خاص وفي المجتمع العربي بشكل عام في مجال العمل التنموي الإنتاجي في المصانع والمعامل بمختلف أشكاله من أهم الموضوعات التي لاتزال تخضع للبحث والمناقشة من اجل أن تأخذ المرأة دورها الفاعل والضروري في ظل متغيرات العصر الحديث وفي كل مجالات الحياة، ومنها مجال ميدان المشاركة في العمل الإنتاجي، حتى تسير التنمية الاجتماعية

والاقتصادية بشكل صحيح ومتوازن لأجل أن تنهض المرأة بمشاركة أخيها الرجل بكل أعباء العمل الذي لا يمكن لأي دولة أن تتطور دون تطور التنمية فيها وبكل أشكالها.

ويبدو للكثير من الباحثين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق والوطن العربي أن أهم معوقات التنمية الشاملة، هو ضعف وانحسار مشاركة المرأة بكل طاقاتها وذلك نتيجة لتخلف المرأة وإهمال دورها في هذا المجال، مما يؤدي إلى عدم مساهمتها الواسعة في مجالات النهضة الصناعية والزراعية وغيرها من الأعمال الإنتاجية الأخرى، مما يتطلب إعادة النظر في كل البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

وبحكم الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع العراقي والمجتمع العربي، حيث تفشت فيه قيم وممارسات اجتماعية سلبية كثيرة ومتنوعة، ومنها ضعف المسؤولية اتجاه مفهوم العمل الجماعي الذي يشترك فيه جنبا إلى جنب الرجل والمرأة.

وهنا يفترض أن تكون مساحة من الإدراك والوعي حتى لاتأخذ القيم والمعتقدات تأثيراتها السلبية التي لاتزال سائدة ومؤثرة على السلوك العام لأفراد المجتمع اتجاه مشاركة المرأة في العمل الإنتاجي. (4، ص153)

وهذا أدى إلى أن تتشكل عوائق كبيرة بوجه المرأة ودورها في العمل ومجالاته المختلفة لمساندة الرجل في كل الأعمال التنموية التي هي موضوع الساعة بالنسبة للدول النامية التي تنشأ التطور والتقدم في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وعليه لابد من الاهتمام بوضع الخطط العلمية التي تكفل لنا تأصيل وإعداد قيم اجتماعية جديدة ومتطورة قادرة على تلبية متطلبات الحياة الاجتماعية بكل مجالاتها وخاصة في ظل متطلبات العصر الحديث الذي يعتبر فيه العمل والإنتاج، هو من ركائز التنمية والتقدم بالشكل الذي يطمح له الفرد والمجتمع.

إن الضرورة الاجتماعية والبناء الاجتماعي الجديد لابد من أن يعطي الحق لكل مواطن رجل أو امرأة من المساهمة في بناء وطنه بكل ما يملك من طاقة جسمية وعلمية واقتصادية وهذه الضرورة الاجتماعية تحتمها أسس تطور المجتمع نحو خدمة كل المجتمع.

وبما أن المرأة العراقية، هي نصف طاقة المجتمع العقلية والعضلية والعديدية فلا بد من أن تأخذ دورها الفاعل لان هدر مثل هذه الطاقة لأسباب غير مبررة سيحرم البلاد من قوة عاملة في تحديد مصير المجتمع من التقدم والتطور.

إن القدر الواسع من المشاركة الواسعة في مجالات العمل المختلفة لمثل هذه الطاقات البشرية كل وفق اختصاصه سيؤدي إلى بناء مؤسسات المجتمع المختلفة سواء كانت هذه المؤسسات خدمية أم إنتاجية. ومن هنا جاءت أهمية البحث, لأن عمل المرأة ومساهمتها في بناء المجتمع هو حجر الزاوية في كل الأعمال التنموية بمختلف أشكالها, وإن تعطيل هذه القوة يعد تعطيلاً لقوى بشرية لا بد منها, حيث يفترض أن لاتخلو مواقع العمل الإنتاجية والصناعية المختلفة من مشاركة المرأة الفاعلة والتي تشكل نصف قوة المجتمع, ومن هنا تتضح أهمية البحث وأهمية الكشف عن المعوقات والصعوبات التي تعيق استثمار هذه الطاقة, التي إن عطلت فسوف تعطل نصف طاقة المجتمع, وبالتالي حرمان المجتمع من فرصة التقدم والنمو والتطور من حيث المكان والزمان لأي مجتمع ينشد التنمية الشاملة بكل مجالاتها.

4- أهداف البحث: ()

حددت أهداف البحث من أجل التعرف على مايلي:

- أ - اثر القيم السلبية الاجتماعية الموروثة على دور المرأة في المشاركة بالأعمال التنموية الإنتاجية والصناعية.
- ب - المعوقات والصعوبات التي تحجم دور المرأة في الأعمال التنموية المتعلقة بالصناعة والإنتاج.
- ج - الهدر الواضح في نصف قوة المجتمع العاملة, وذلك لضعف الوعي الاجتماعي.

5- تحديد المصطلحات: ()

هناك عدد من المصطلحات ترد في مجريات البحث لا بد من معرفتها , وتوضيح مفهوم كل مصطلح للقارئ الكريم حتى يتضح الهدف الأساسي لهذا البحث وأهميته.

أ- القيم الاجتماعية ()

هي القوى الضاغطة, والتي تمارسه العادات والتقاليد الممثلة للقيم الاجتماعية السائدة بين الأفراد والجماعات, كما يعبر عنها في علم النفس الاجتماعي, وعلم الاجتماع, حيث تكون كضابط للسلوك بين أفراد المجتمع, وذلك من خلال تفاعل الأفراد والجماعات الاجتماعية والتي تستمد تأثيرها من توارث التقاليد والأعراف والقيم. (5,ص55)

ب - الدور الاجتماعي: ()

وهو احد مفاهيم علم الاجتماع, وعلم النفس الاجتماعي, ويدل على وظيفة الفرد رجل كان أم امرأة داخل الجماعة, فالدور يضطلع بمجموعة من الخدمات والحوافز التي تحرك الفرد وترضي طموحه من خلال دوره, وبهذا فأن دور الفرد في الجماعة يعتمد على أدوار جميع الأفراد الآخرين فيها. (6,ص134)

ج - مجالات العمل: ()

هي الميدان الذي يحدد نوع النشاطات العملية التي يقوم بها الفرد سواء كانت أعمال خدمية, أو أعمال إنتاجية. (7,ص224)

د - مفهوم التنمية: ()

ظهرت مفاهيم جديدة في بداية النصف الثاني من القرن العشرين على اثر قيام بعض الدول النامية بتجارب وجهود مكثفة من اجل تحسين الظروف المعيشية لأبناء شعبها، وبهذا ظهر ما يسمى بمفهوم (التنمية الصناعية)، وبذلك استخدم مصطلح مفهوم التنمية لأول مرة عام 1954م في إحدى مؤتمرات التنمية لأجل مناقشة المشكلات الإدارية والخدمية في المملكة المتحدة. (8،ص 10)، وبهذا تكون التنمية معناها النهوض والاستفادة بجميع الطاقات البشرية العملية والعلمية لأفراد المجتمع من الرجال والنساء لأجل المشاركة في كل مجالات العمل الخدمية والإنتاجية.

الفصل الثاني

الأساس النظري والدراسات السابقة

1- الأساس النظري:

أ- دور المرأة في الحياة العامة للمجتمع:

كل الدراسات والبحوث الاجتماعية التي تناولت دور المرأة في المجتمع وبكل نشاطات المجتمع، سواء منها في مجالات العمل الإنتاجي أو مجالات العمل الخدمي، كانت باتجاهين، الأول المنهج الوصفي، حيث اعتمد هذا المنهج على رواية بعض الآراء والأقوال واجترارها، وبذلك أهمل المنهج التحليلي في تفسير الأسباب التي أدت إلى دور المرأة المتدني في كل مجالات العمل، حيث ركز هذا الاتجاه على دراسة الحضارة والتراث الحضاري والتنشئة الاجتماعية، وتجاهل إلى حد كبير البناء الاجتماعي وعمليات الإنتاج وموقع المرأة منها وكيفية تقسيم العمل، وهذا في الواقع سبب تناقضات واسعة بين الباحثين في مجالات البحث في مساهمة المرأة بالعمل الاجتماعي، فمثلاً هناك من يعتقد أن القيم الدينية مسئولة عن فرض النظام الأبوي، حيث يقول (إن المرأة خلقت من ضلع عوجاء). (9، ص 51-53)

فيما يؤكد الكثير من الباحثين في مجال شؤون المرأة العربية إن أهم ثورة جذرية اجتماعية في تاريخ الحركة النسوية في المجتمع البشري بأسره، ظهرت بعد ظهور الدين الإسلامي الحنيف، حيث كانت المرأة في المجتمع العربي قبل ظهور الدين الإسلامي ما هي إلا كائن حي لا حقوق له، وعندما جاء الإسلام

اما الاتجاه الثاني، المتمثل بالمنهج التحليلي فإنه يفسر دور المرأة ومركزها الاجتماعي من خلال موقعها في البناء الاجتماعي ومن خلال تقسيم العمل المعتمد في المجتمع ودورها الهامشي في عملية الإنتاج، بحيث ينظر إلى المرأة على أنها الجانب الضعيف في هذا المجال، وبهذا فهناك جانب قوي يسيطر عليها، فالاضطهاد، علامة واضحة تواجهه المرأة بكل أشكاله في المجتمع الذي يمثله الرجل، وبذلك فإن المرأة تعد كائن بغيره لابذاته، حيث تحدد هويتها بالنسبة لكونها زوجة فلان، أو بنت فلان، أو أخته لا أكثر من ذلك. (11، ص52)

والنموذج التالي يوضح موقع ومكانة المرأة ودورها في المجتمع:



يتضح من النموذج اعلاه ان مكانة المرأة ودورها ومركزها الاجتماعي يتحدد بحسب طبيعة النظام العام السائد في المجتمع, أي حسب طبيعة البناء الاجتماعي القائم على تقسيم العمل ومدى مساهمة المرأة في عملية الانتاج, وبذلك لا يمكن ان تتغير ظروف المرأة الا بتغير المتغيرات المستقلة في المجتمع, وعليه لابد من دراسة علاقة المرأة بالعمل, وموقف القانون منها, من خلال علاقتها بالمنظمات النسوية والنقابية, وهذا ما يؤكد ماتقوله الباحثة الاجتماعية الدكتورة نوال السعداوي, من ان تحرير المرأة لا يمكن ان يمر في مجتمع استغلالي, وبذلك فأن مساهمتها ومساواتها مع الرجل لا يمكن أن تتم في مجتمع يفرق بين فرد وآخر, او مجموعة وأخرى, وبهذا فتحريرها لا يتم الا بتحرير المجتمع برمته. (12, ص 167)

ب - دور المرأة بالعمل:

يبدأ دور المرأة بالعمل وفق أسس تقسيم العمل في العائلة, حيث يعد ذلك جزء من نظام تقسيم العمل في المجتمع, وخاصة في المجتمعات الطبقية التي تسود فيها العبودية الاجتماعية, حيث يصعب هنا في هكذا مجتمعات من خلال أنظمتها ذات القيم المستبدية تحرير وتثوير طاقات المرأة المختلفة, وذلك كون هذه الأنظمة مبنية على الاستغلال والسيطرة, وترسيخ النظام الأبوي والطبقي في منظومة القيم التسلطية الضاغطة على المرأة يؤدي ذلك إلى أن تتوارث المرأة هذا النمط من السلوك الاجتماعي المضطهد لكل طاقاتها وقدراتها, فلو نظرنا إلى المجتمعات الريفية في مثل هكذا أنظمة مضطهدة للمرأة, فأن المرأة تعمل وتشارك في كل الأعمال, ولكنها تعمل دون اجر, لأنها ينظر لها نظرة المساواة مع الرجل في الأعمال, وليس في الحقوق.

والواقع إذا نظرنا إلى تقديرات حجم السكان في الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص فإنه يحدد حالياً بما لا يقل عن 300 - 350 مليون نسمة, نسبة النساء فيه لا تقل عن 55% من المجموع الكلي, بحيث لا يقل عن (150 مليون امرأة في سن العمل في الوطن العربي). (13, ص 265-268) ولو اخذ المجتمع العربي بنظر الاعتبار هذه الأعداد الكبيرة من النساء في قوة العمل الإنتاجي, لأصبحت قوة العمل الإنتاجي المشاركة فيه جيدة, مما يحسن وضع المرأة ومكانتها لأنها تعبر عن قوى عاملة إذا ما استغلت فأنها ستعوض عن القوى العاملة (الوافدة) للبلدان العربية, وبذلك تقل المشكلات الاجتماعية الناتجة من أثر الهجرة الأجنبية للبلدان العربية.

هذا ولابد لنا ونحن نبحث في دور المرأة العراقية في مجالات العمل المختلفة علينا أن نؤكد أن عمل المرأة في بعض الأعمال يختلف وفق النظرة الاجتماعية المحلية فالمرأة في المجتمع الريفي العراقي, تكون معظم أعمالها في النشاطات الزراعية, وان هذا العمل بالنسبة لها يعد جزء من مسؤوليتها في بيت

الأسرة ,حتى وصل الأمر إلى حذف قوتها العاملة في المناطق الريفية من إحصاءات القوى البشرية العاملة,حيث يعتبر هذا العمل الذي تقوم به بدون اجر(14,ص101),وعليه فقد الكثير من معدلات نسب عمل المرأة من سوق العمل العام,وتشير الاحصاءات المتأخرة ان نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي كالآتي:

ت	البلد	النسبة المئوية لمشاركة المرأة في العمل
1	الصومال	92,85%
2	السودان	87,5%
3	اليمن	87,2%
4	الاردن	69,8%
5	العراق	66,1%

وتشير الإحصاءات أعلاه إلى أن معظم أعمال المرأة في البلدان العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص تتجه نحو الأعمال الخدمية, وليس نحو الأعمال الإنتاجية والصناعية,وكمثال على ذلك ان النساء العاملات في المملكة الاردنية يعملن في مهن التعليم والصحة وأعمال السكرتارية, وهذا يؤشر ارتباط عمل المرأة الأردنية بالاتجاهات الاجتماعية والقيم السائدة,والذي يميل إلى ما اصطلح عليه في المجتمع على تسميته بالطبيعة الأنثوية التي تتناسب وهذه الأعمال, علما أن هناك أعمال كانت حتى عهد قريب حكرا على الرجال فقط, ولكن المرأة استطاعت ولوجها واثبات الجدارة فيها.(15,ص39)

2 - الدراسات السابقة:

من المعلوم ان كل الدراسات الاجتماعية التي تتناولها البحوث العلمية والتي تنصدي لمعالجة المشكلات الاجتماعية المتعلقة بالتنمية في كل مجالاتها,تأخذ جانبين:

الاول, بحوث نظرية تعتمد على الأسس العلمية المستمدة من نظريات اجتماعية لها تماس في الواقع, وذلك من خلال دراسة المشكلات ووضع الحلول الملائمة لها, اما الجانب الثاني, هو المرجح والمتبع في دراسة مشكلات التنمية في العصر الحديث, والذي يعتمد على دراسة المشكلات ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية, وذلك من خلال النزول إلى الميدان العملي, وبلورة ودراسة كل الوقائع عن طريق الإحصاء الميداني, أي بلغة الأرقام, بحيث تجسد هذه الأرقام مشكلات ذات طبيعة اقتصادية إنتاجية أو مشكلات ذات طبيعة اجتماعية خدمية, ومن هذا المنطلق فأن الدراسة الحالية تتعلق بمشاركة المرأة في مجال

الإنتاج وصناعة أدوات الإنتاج, والمشكلات التي تواجه دخول المرأة في العمل الانتاجي بالمؤسسات الإنتاجية, والاسباب التي تعرقل اندماج المرأة كما, ونوعا في هذا النشاط الاقتصادي الذي هو مصدر مهم من مصادر نهوض التنمية الشاملة في أي بلد ينشد التقدم والتطور, وبما أن الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذه المشكلات, وخاصة مشكلات المرأة ودورها بالعمل, والمشكلات التي تواجه دخول المرأة معترك الاعمال الانتاجية والصناعية, فأن معظم هذه الدراسات والبحوث يكون طابعها اجتماعي و اقتصادي, أي مشكلات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية, لها علاقة بالتنمية والتطور لأي بلد, وعليه سيتناول الباحث بعض هذه الدراسات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأهداف البحث الحالي, ومنها مايلي:

أ- دراسة المؤتمر السنوي الاول للمرأة العاملة في العراق - 1985, وهي:

(القيم الاجتماعية المؤثرة في دور المرأة العاملة في التنمية الصناعية والانتاجية). (16)
كشفت هذه الدراسة وضع المرأة العراقية ومدى مساهمتها في الانتاج(الصناعي), وتأثير القيم الاجتماعية على دور المرأة العاملة في هذا القطاع الانتاجي الذي له الدور الاساس في التنمية الاجتماعية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص.

اهداف الدراسة:

كانت الدراسة تهدف الى مايلي:

- 1- التعرف على تأثير القيم الاجتماعية المتوارثة على مشاركة المرأة بالعمل والنشاط الاقتصادي الانتاجي والصناعي, الذي له علاقة ماسة بالتنمية الاجتماعية الشاملة.
- 2- التعرف على عدد النساء العاملات في القطاع الإنتاجي والصناعي .

النتائج:

- توصلت الدراسة من خلال المتابعة لكل النساء العاملات في العراق لسنة 1984-1985 الى أن هناك معوقات وصعوبات تعترض دخول المرأة للعمل بالانتاج والصناعة, وترجع اسبابها الى مايلي:
- 1- نظرة المجتمع السلبية لدور المرأة بهذا النشاط والتشكيك بقدراتها.
 - 2- ضعف التوازن بين مسؤوليات المرأة في داخل الاسرة وبين عملها الوظيفي الانتاجي.

3- الظروف الذاتية التي تتعلق بدور المرأة وعدم رغبة الرجل مشاركتها العمل لضعف تحملها لتلك المسؤولية.

4- لا توجد ظروف ملائمة سواء خدمية أو قانونية تخدم المرأة في قدرتها على التكيف بالعمل الانتاجي مقارنة بالعمل الخدمي، مما لا يشجعها بالانخراط بأعمال الانتاج والصناعة.

ب - بحث مقدم إلى الملتقى الدولي لجامعة (المسيلية) في الجزائر-2011.

تناول هذا البحث (البطالة في العراق) وعدها من المشكلات المزمنة والخطيرة التي تواجه النشاط الاقتصادي في العراق، والتي تمتد أثارها إلى مختلف البنى الأساسية في العراق، ومنها البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

هدف البحث:

إن الهدف الأساسي الذي تناوله هذا البحث، متابعة الواقع الاقتصادي والآثار التي أصابت المجتمع العراقي بين سنتي (1990-2003) حيث تدهورت مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتراجعت مستويات المعيشة للفرد العراقي بشكل حاد، وفي هذا البحث يؤكد الباحث على البنى الاقتصادية وتدهورها. (17) وذلك نظرا لضعف مستويات العمل عند الرجال بشكل عام و النساء بشكل خاص، فيما يخص البطالة في العمل، وخاصة في صفوف النساء، إضافة الى أن معدلات البطالة في العراق كان النصيب الاوفر فيها بين صفوف النساء، وذلك على الرغم من أن النساء (يشكلن نصف قوة المجتمع)، إلا أن العاملات منهن في مختلف النشاطات الاقتصادية الانتاجية لا يشكل الا (18%) من معدلات النشاط الاقتصادي في العراق لتلك الفترة والبالغ (46,84%) من اجمالي السكان للعام 2008 وهو (74,95%) من الرجال فقط.

استنتاج الباحث

يعتقد الباحث أن البحوث التي تناولت المرأة ومشاركتها في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية ووفقا للأرقام التي جاءت بها هذه البحوث ومنها البحث الحالي، يظهر ان المرأة العراقية ومشاركتها في الاعمال الصناعية والإنتاجية اقل نصيبا في المشاركة اذا ما قورنت بالرجل، وخاصة في موضوع الصناعات الثقيلة، وبالتالي فإن القوى البشرية غير المتوازنة في مثل هذه النشاطات الاقتصادية من

الرجال والنساء سيؤدي الى اختلال في عملية تطور الانتاج وزيادته وبالتالي زيادة البطالة وخاصة بين النساء, علما اننا ندرك ان المجتمع العراقي فيه قيم تجعل المرأة تأخذ دورين اساسيين: الاول, اجتماعي, وهو دور الام والزوجة في البيت. والدور الثاني, هو دور العاملة المنتجة في المعامل والمصانع وفي الدوائر الخدمية.

ويبدو أن كل البحوث والدراسات العلمية التي ناقشت مثل هذه المشكلات نظريا وميدانيا ومنها, مشكلات انخراط المرأة في العمل الصناعي والانتاجي, وجدت ان اهم الاسباب التي عرقلت تطور المرأة في التقدم بهذا المضمار هو مشكلات القيم الاجتماعية السلبية واثرها الواضح في عرقلة تحرير المرأة للانطلاق نحو المساهمة والمشاركة الجادة والمؤثرة في مسار التنمية بكل اشكالها, الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, وعليه يأتي هذا البحث كمحاولة متواضعة تضاف الى المحاولات المستمرة والجادة من أجل تشخيص العديد من المشكلات, ومنها مشكلات التنمية الاجتماعية واثار القيم في عرقلة انطلاق دور المرأة المساند والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة العملية الإنتاجية والخدمية.

الفصل الثالث

القيم الاجتماعية المؤثرة في دور المرأة العاملة

1- المنهج العام للقيم الاجتماعية الموروثة:

ان من اهم متطلبات البحث العلمي في مجال الدراسات التنموية البشرية في العصر الحديث هو الاعتماد على استخدام إطار منهجي يتلاءم وموضوع البحث والمشكلة التي يفترض معالجتها وفق تلك الدراسة, وموضوع دراستنا الحالية هي في الحقيقة تتسم بقدر من السعة والشمول, خاصة عندما يصبح الهدف من هذه الدراسة هو البحث في مشكلات المرأة العراقية بشكل خاص والمرأة العربية بشكل عام, وعليه فأن الدراسة والبحث تركز على وصف وتشخيص اوضاع واتجاهات ومواقف المجتمع المؤطرة بالكثير من القيم الممتدة وربما المترسخة في اذهان الكثير من افراد المجتمع, على الرغم من التطور والتحديث, وبهذا فأن هذه الدراسة تدخل ضمن جهود دائرة البحث الوصفي التشخيصي, وذلك من اجل رسم ابعاد لخريطة توضح معالم الظاهرة المدروسة وقد تكشف ابعادها المختلفة, وعليه فأن الدراسة الوصفية تتلاءم مع موضوع دراستنا الحالية, وذلك لان منظومة القيم الاجتماعية التي تقف

حائل بوجه الكثير من مجريات التطور والتحديث في كل مجالات الحياة, وخاصة المتعلقة بنصف طاقة المجتمع, الا وهي المرأة العراقية.

فالمرأة العراقية تشكل نصف طاقة المجتمع في مجال عملية التغيير الاجتماعي من المتخلف إلى المتطور, وهنا لابد من التركيز على المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في كل مجالات العمل الإنتاجي الاقتصادي, وبعد ذلك الوقوف عليها وتشخيصها وبالتالي وضع الحلول العلمية الملائمة لها, ولهذا فأن هذه الدراسة هي محاولة تقع ضمن محاولات عديدة للكثير من الباحثين في مجال تغيير سياسات المجتمع القديمة التي تضطهد المرأة ولا تجعلها تأخذ دورها المناسب في تطوير وتغيير المجتمعات خاصة اذا علمنا ان موقع المرأة في المجتمع كان أدنى بكثير من موقع الرجل, والسبب في ذلك يرجع الى ان مشاركة الرجل في المهام التي تواجه المجتمع, ومنها مهام الحروب التي تحدث في حياة المجتمعات جعلت الرجل هو القادر على كسب الأفضلية على المرأة (الأنثى), في حين اقتصرت مشاركة المرأة في الاعمال الحرفية البسيطة البيئية والزراعية, والتي تقع ضمن حدود اطار الاسرة والقرابة فقط.

ان مثل هذه المحددات في دور وتحجيم المرأة يحمل صفة (القسرية) على نصف القوة البشرية من الناس, وبهذا فأن مجموعة القيم الاجتماعية الموروثة التي تضطهد دور وفاعلية المرأة العراقية في أن تأخذ دورها بالكامل سواء كان دور في أعمال الإنتاج الاقتصادي أو الصناعي أو في أعمال الخدمات, جاء نتيجة لمعطيات وأسس لها علاقة مباشرة وغير مباشرة (بموروث تاريخي قيمي معقد) ورثته المرأة من عصور التخلف الاجتماعي قبل الثورة الصناعية, وبالتالي انطوت عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية جعلت بمرور الزمن أن تكون المرأة اقل شأن من الرجل في مسؤوليات العمل الاجتماعي بمختلف أشكاله. (18, ص79)

ومن هنا يمكن أن نقول أن الأعراف الاجتماعية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي بشكل خاص والعربي بشكل عام قد نجحت من تقليل فرص مشاركة المرأة بمعظم مهام العمل الإنتاجي الاقتصادي التي تتطلبها التنمية الاجتماعية الحديثة بكل أشكالها.

ولهذا إشارة العديد من البحوث الاجتماعية المتعلقة وبشكل متعمد من قبل المؤسسات الاجتماعية المهنية على إهمال دور المرأة والتقليل من تحفيزها على دخول الدورات المهنية التي تجعلها قادرة على مواصلة التدريب والتطور في مهنتها, وخاصة في مجال الأعمال الإنتاجية الضرورية للمجتمع والتنمية , وبذلك أهملت هذه الطاقة البشرية من كل امتيازات المهارة والتنقيف وضعف اهتمام الإدارات المشرفة

عليها مما جعل المرأة غير قادرة على المساهمة والانطلاق في الأعمال الإنتاجية المهمة مما منع فرصة تطور وزيادة الإنتاج نتيجة لتعطيل طاقة إنتاجية كان من الأجدر للمجتمع ان لا يهملها بسبب قوة واثـر القيم الاجتماعية المعرّقة لدور المرأة الانتاجي والخدمي.

هذا وبما ان المنهج العام لهذه الدراسة, هو كيفيه وضع الأسس ألعامه لغرض النهوض بتنمية شامله ومستقلة تقوم على فكره الاعتماد على النفس , سواء في العراق أو في بلدان الدول العربيه الاخرى , حيث يعتمد المجتمع على المجموع الكلي لقدرات افراده من الرجال والنساء , مما يجعل دور الفرد رجل كان أم أمراه في وطنه تقع على عاتقه مهمة صناعه التنمية الحقيقية (19ص11).

وبهذا يمكن تحديد مرتكزات أساسيه في المنهج العام لموروثات القيم الاجتماعية عندما نبحت في تطوير مشاركـه المرأة ألـعراقـيه بشكل خاص والعربية بشكل عام, من اجل النهوض بالإنتاج الاقتصادي الذي تتطلبه التنمية الاجتماعية الشاملة , ويمكن أن نحددها بشكلها العام بالأسس التالية :

الأساس الأول: إن تطوير واقع المرأة ودمجها في البنية الشاملة للمجتمع, قد تكون عمليه معقده ومستمرة وطويلة الأمد , حيث أنها لا تتم بشكل سريع ومفاجئ لان الإدماج يؤدي إلى حدوث مشكلات وصراعات محليه تفرضها رواسب وقيم وتقاليد اجتماعيه يصعب تجاوزها والقفز عليها .

الأساس الثاني: إن مسؤولية تنميه المجتمع اقتصاديا وإنتاجيا هي مسؤولية مشتركة للرجل والمرأة على حد سواء , فتنميه الموارد البشرية وإشراكها بجميع الأعمال التي تحتاجها التنمية الشاملة يحتاج إلى وضع إطار خطه تنموية شامله لتحقيق إشراك النساء والرجال من خلال منظور مستقبلي وزمني .

الاساس الثالث: إن التنمية الشاملة التي يشترك فيها الرجال والنساء ,تعني ان هناك ربط وتنسيق في وضع أولويات لكل المشروعات التنموية والإنتاجية التي تعد بمثابة مخرجات لمشاريع اخرى لاجل تحقيق اعتماد وحدة التنمية والاعتماد الذاتي للمجتمع من خلال موارده البشريه .

الاساس الرابع: مشاركـه المرأة في المشروعات الإنتاجية وخاصة التي تقام في المناطق الريفية , حيث يعني ذلك خروج المرأة الريفية من الحرمان الاقتصادي نتيجة لعدم إعطائها الأجور المطلوبة على عملها, وذلك بسبب سطوه القيم وأثرها المباشر عليها .

الاساس الخامس: وهو التحرري الذي يكون دوره التعرف على واقع المرأة العراقية بشكل خاص وعن مشكلاتها الاجتماعية ووضع الحلول المناسبة لها التي تنسجم وواقع الحياة الاجتماعية المتطورة .

(20,ص135)

والجدول التالي يوضح اثر الثقافة والتعليم للمرأة في زيادة الانتاج والمشاركة فيه:(21,ص85-87)

النسبة	العدد	النساء العاملات أجابات
71%	142	نعم
14%	28	لا
15%	30	لا اعرف
100%	200	المجموع

حيث يشير الجدول أعلاه الى ان الثقافة والتعليم والتحصيل المعرفي له الاثر الفاعل في دور المرأة في الانتاج والعمل الانتاجي, علما أن مثل هذا الاتجاه لتغييب دور المرأة في التحصيل العلمي والمعرفي كان واضحا في المجتمع العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص, مما أثر سلبا على فاعلية ونشاط المرأة في مشاركتها العمل بالانتاج الصناعي حيث ذلك يتطلب قدر من المستوى العلمي الذي يجعل المرأة قادرة على دخول دورات التدريب التي تمكنها من الانخراط في العمل بالانتاج والصناعة, خاصة اذا علمنا أن الامية في العراق بين أوساط النساء لا تقل عن 60%

الفصل الرابع

دور المرأة العراقية بين مهام الأسرة ومشاركتها في التنمية الاجتماعية الشاملة

أولاً: المرأة العراقية والمشاركة في العمل الإنتاجي:

إن منظومة القيم الاجتماعية الموروثة لها تأثيرها الواضح سلبا على تطور التنمية الشاملة, خاصة إذا كانت بعض هذه القيم تشكل عرقلة في مجال دخول المرأة إلى ميادين العمل الإنتاجي بشكل خاص والخدمي بشكل عام, حيث ان هناك قيم عامة وأخرى خاصة, بمعنى قيم اجتماعية وقيم روحية, وهناك قيم قد تكون منها وقتية ومنها قيم دائمية, وعلينا أن نفهم وان ندرك نوع القيم ومستوياتها في مدى تأثيرها على تغيير أنماط السلوك للفرد, فمثلا قيم تفضيل الذكر على الأنثى, يعني سيادة الاتجاه الأبوي, مما جعل مثل هذه القيمة الاجتماعية تكاد أن تخلد في المجتمعات التقليدية, وبالتالي فإن أثرها سيفرض واقعه على مدى مشاركة عنصر الإناث في الأعمال التي تكون مخصصة للذكور على حساب الإناث, وذلك في الأعمال التي تتعارض والأدوار الأخرى, فالاتجاه العام في قيم المجتمع, أن الدور الأول للمرأة هو هامشي وعليه فإن إسناد أدوار العمل الإنتاجي للنساء يكون اقل مما لو قارناه بأدوارها في الأعمال الخدمية الأخرى.

إن الأعمال الإنتاجية والصناعية تحتاج إلى أوقات وساعات طويلة قد تستغرق ثلاثة أرباع اليوم, وهذا في الحقيقة يجعل المرأة ينتابها القلق بين دورها الأول المقرر لها من المجتمع وبين ماتطمح إلى تحقيقه من مشاركة في مجال العمل الإنتاجي والخدمي, خاصة إذا علمنا ان المرأة لاتجد من يساعدها في مهام أعمالها المقررة لها في داخل الأسرة, حيث العناية بالأسرة المكونة من الأب والأولاد والأعمال الأخرى التي تتطلبها الأسرة, وهذا يخلق للمرأة تناقضا بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية الإنتاجية أو الخدمية(22,ص79), حيث أشارت بعض الإحصائيات أن نسبة 53% من أصل العينة البالغة(105) امرأة, يزاولن العمل خارج المنزل, حيث لا يوجد من يساعدهن في أداء المسؤوليات المتعلقة بمهام الأسرة.

هذا ومن الجدير بالذكر أن معظم النساء العاملات يواجهن مشكلات يومية ناتجة عن عدم توفيقهن بين واجباتهن المنزلية وبين واجباتهن الوظيفية والإنتاجية, وبهذا يظهر الأمر واضح من أن المرأة في المجتمعات النامية لاتستطيع إشغال أدوار وظيفية ومنزلية في آن واحد, فالمجتمعات النامية عادة تكون فيها التحولات الصناعية والإنتاجية سريعة وأحيانا شاملة, حيث يكون التحول المادي والتكنولوجي أسرع من التحول في القيم الاجتماعية والمثل العليا.(23,ص38-39)

إن المشكلات المهنية التي تواجه المرأة العراقية العاملة في النشاطات الإنتاجية والاقتصادية إضافة إلى مشكلات تربية الأطفال في داخل الأسرة ودور المرأة الأساسي في ذلك إضافة إلى دورها في مهام الأسرة عامة, حيث يعتبر المجتمع العراقي أن ادوار المرأة تتركز في هذا الاتجاه برعاية أسرته, وذلك وفق القيم المتوارثة التي تعتبر المرأة أن من أهم واجباتها العناية بالأسرة بكل شؤونها, مما يجعل المرأة العراقية العاملة في النشاطات الإنتاجية وخاصة الصناعية تواجه صعوبات جمة, وبالتالي تشعر بالقلق وعدم الاطمئنان عندما تكون منخرطة بمهنة إنتاجية أو صناعية, تتطلب منها البقاء خارج البيت لساعات طويلة, حيث يكون الإقبال من قبل المرأة العراقية للعمل في المشاريع الإنتاجية بكل أنواعها ليس كما هو الحال في الإقبال على الأعمال الخدمية, مثال ذلك مهن التعليم والتربية أي العمل في مؤسسات التعليم والتربية, يعطي للمرأة هامش من الوقت يجعلها قادرة على المواصلة في رعاية أسرته.

ولذلك عندما نتتبع كل الإحصاءات التي تصدر من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي نجدها تشير إلى ما ذهب إليه البحث في مجال المقارنة بين انخراط المرأة العراقية في الأعمال الإنتاجية وبين انخراطها في الأعمال الخدمية البسيطة, وعليه يجد الباحث أن التنمية الاجتماعية في مجال الإنتاج والصناعة في العراق قد حرمت من جهود(نصف قوة المجتمع البشرية)حيث أن التنمية تعتمد على تطور العمل في

النشاط الإنتاجي, فزيادة الإنتاج تؤدي إلى رفع مستوى الدخل الوطني, وهذا ما تفتقر إليه معظم الدول النامية, ومنها العراق, فأدوار المرأة في المجتمعات النامية العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص تتأثر (بمنظومة القيم الاجتماعية) من حيث تحديد هذه الأدوار للمرأة, مما يجعل المرأة غير قادرة على المشاركة بكل طاقاتها الإنتاجية مع الرجل, حيث تشير إحصاءات السنوات الأخيرة مجال الصناعة والانتاج في العراق الى هذا الواقع , وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول يوضح مشاركة المرأة العراقية العاملة في مشروعات الإنتاج الاقتصادية للعراق, وفق اختصاص المهنة ونوع النشاط الاقتصادي للسنوات من 2001-2000

العاملون والعاملات في النشاط الاقتصادي والانتاج في العراق من الرجال والنساء لسنة 2001-2000							المهنة
الزراعة وصيد الأسماك والغابات	التعدين واستخراج المعادن	الصناعات التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	البناء والتشييد	النقل والمواصلات		
2452	7318	9798	291	4438	6222	ذكور	اختصاص الفنيون ومن يرتبط بهم
912	1477	2603	248	1764	2221	إناث	
13	6	92	0	5	26	ذكور	العاملون في البيع
1	4	18	0	1	6	إناث	
6745	218	974	13	440	154	ذكور	العاملون في تربية الحيوان ولزراعه والصيد
371	8	207	1	70	9	إناث	
1766	20304	44453	1301	7576	20506	ذكور	العاملون في الإنتاج ومشغلوا معدات النقل
76	313	9349	80	112	833	إناث	

ان ملاحظة الجدول اعلاه يوضح ما ذهب إليه الباحث في وجود المعوقات والصعوبات التي تواجه عمل المرأة العراقية في مجال (النشاط الإنتاجي) سواء كان في المعامل أو المصانع , حيث تشير الارقام في الجدول إلى أن المهن التي يفترض أن تعمل بها النساء كما الرجال , مثل مهن الفنيين والعاملين في البيع تختلف عما يقوم به الرجال عن ما تقوم به النساء , وذلك من حيث (الأعداد) في الانخراط في الانخراط في هذه المهن , حيث نجد أن العاملات الفنيات من النساء اللواتي يعملن بالإنتاج الفعلي للزراعة والغابات وصيد الأسماك, وصل عددهن خلال ألسنه 2000- 2001, (912 امرأة) مقابل (2452 رجل) .

أما العاملات في الإنتاج ومشغلات معدات النقل فأن عددهن في (الجدول أعلاه) (1477 امرأة) مقابل (7318 رجل), أما العاملات في التعدين واستخراج المعادن, للسنة نفسها (313 امرأة) مقابل (20304 رجل) .

حيث يشير ذلك الى مدلولات واضحة من خلال البيانات الصادره من (وزاره التخطيط والتعاون الانمائي) لسنة 2000-2001 ان الإحصاءات المتوفرة من خلال الخمس سنوات الماضية تشير إلى أن الاقبال على انخراط المراه في المهن والانشاطات الانتاجيه , هي اقل بكثير مما تحتاجه المؤسسات الانتاجيه من القوى العامله من النساء , لو قارنا ذلك بالقوى العديده للرجال, وعليه يتساءل الباحث, ما أسباب هذا العزوف عن إقبال المرأة العراقية للعمل بالمشروعات الانتاجيه والصناعيه المهمه والتي لها تماس كبير في مجالات قوى التنميه البشريه التي يحتاجها البلد , إن هذه الأسباب في الواقع والتي وضحتها استنتاجات البحث هي اسباب تقع ضمن (منضومة القيم الاجتماعيه الموروثة التي تشير معظم الدراسات والبحوث ان اسبابها تعود الى ثلاث اتجاهات حول وضع المرأة في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص, فالاتجاه الأول – هو تقليدي محافظ , يرى في المرأة أنها كائنا ضعيفا وظيفتها في شؤون الاسره فقط , وان دورها في تربيته الاولاد ومسؤولية الأسرة, فخرج المرأة وعملها مع الرجل خارج المنزل واختلاطها بالرجال أمرا منافيا للتعاليم الروحية والأعراف الاجتماعية , ألا أن هذا الاتجاه لا يعارض عمل المرأة في المزرعة مع بقيه أفراد أسرتها, وهذا في الواقع لا يعود إلى أسباب دينيه وإنما سببه التثبيت بالتقاليد والرغبة في امتلاك المرأة والسيطرة عليها (24,ص135).

اما الاتجاه الثاني – فهو يتميز بنظرة متحررة نسبيا , ويعترف بحق المراه في العمل , ويرى هذا الاتجاه ان هناك مهن تتناسب وطبيعته عمل المراه, مثل مهن الخياطه , التعليم والتربيه , فيما هناك أعمال لا

يجوز للمرأة العمل بها , وذلك لأنها تتعارض مع طبيعتها ومع التقاليد الاجتماعية الموروثة , ومنها الاعمال و المهن التي تتطلب القوة العضلية والأوقات الزمنية الطويلة , حيث المرأة تحتاج دائما إلى رعاية وحماية الرجل لها.

أما الاتجاه الثالث – فهو اتجاه ثوري متحرر يساوي بين الرجل والمرأة بالحقوق والواجبات وذلك في جميع مجالات الحياة العملية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية , حيث يؤمن أصحاب هذا الاتجاه أن المرأة قادرة على العمل والإبداع وتحمل المسؤولية دون أن يشكل ذلك تهديدا لمسؤوليات وأعمال ومهام الرجل , ويرى هذا الاتجاه أن التغيير الاجتماعي الذي يقوم على أساس التطور في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية , لا يمكن أن يتحقق في أي أمه أو بلد ما لم يتحقق تحرير المرأة ومشاركتها بكل المهن والإعمال الإنتاجية , باعتبار المرأة تشكل (نصف القوى الاجتماعية البشرية فيه. (25,ص148) ولهذا فإن الباحثين الاجتماعيين في مجالات التنمية البشرية بكل أشكالها لابد لهم من أن يدركوا أن مشاركة المرأة بكل طاقاتها الفكرية والعضلية والمعنوية لها اثر واضح في تثوير وإنهاض وتطور التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكل مجالاتها .

ومن هنا فإن إعطاء الفرص الكاملة للمرأة العراقية حتى تأخذ دورها الفاعل في مشاركته أخيها الرجل بكل المهن , وبالدرجة الأساس مهن الإنتاج الصناعي والزراعي و المهن الخدمية وغيرها من المهن ذات الصلة بالتنمية الشاملة, ولذلك أصبح موضوع تحرير المرأة من كل الموروث الاجتماعي والقيم والتقاليد السلبية أمرا تقع مسؤوليته على المجتمع المتطور والمتحضر , وذلك من اجل أن تحتل المرأة العراقية مكانتها ودورها المناسب في المجتمع.

التوصيات والمقترحات

أولا: التوصيات

أ- في ظل متغيرات العصر الحديث على المجتمع ان يدرك ان المرأة تشكل(نصف القوة البشرية في المجتمع)وان أي هدر في هذه الطاقة يعني حرمان البلد أو الأمة من التغيير نحو التنمية الشاملة بكل أشكالها الاقتصادية,الإنتاجية والسياسية.

ب - تعميق الوعي الاجتماعي من خلال فسح المجال أمام المرأة العراقية في كل مجالات الحياة لإثبات وجودها من خلال الاستمرار بإظهار قابلياتها وطموحها العلمي وهذا ما يوفر للتنمية البشرية طاقات فاعلة في الإنتاج والاقتصاد والسياسة.

ج - وضع القوانين المناسبة التي تشجع المرأة العراقية والتي تجعلها تشارك مع الرجل في أداء المسؤوليات والحقوق والواجبات.

د - مراعاة الظروف والصعوبات التي تواجه المرأة العاملة عند انخراطها في الأعمال الاقتصادية الإنتاجية، وتهيئة الأجواء المناسبة للتوفيق بين دورها في داخل الأسرة ودورها في العمل.

ثانياً: المقترحات

أ - التأكيد على القيم المفضلة وتدعيمها من أجل تنمية شخصية المرأة وإعطائها المكانة الاجتماعية التي تجعلها تشارك بكامل إرادتها في بناء المجتمع المتطور.

ب - ألدعم المادي والمعنوي يشجع ويفعل دور المرأة العراقية للعمل في المشاريع الإنتاجية والصناعية وفق الضوابط والقوانين التي تناسب عمل المرأة.

ج - ضرورة قيام مؤسسات الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة على دعم وتشجيع المرأة العراقية في الانخراط بجميع الأعمال وخاصة الإنتاجية منها لأجل تسريع تنمية المجتمع وتطوره.

د - التعامل مع المرأة العراقية على أنها فرد بشري ضمن المجتمع يؤدي دور إنتاجي وليس استهلاكي، مما يشجع المرأة على الانطلاق وتحمل المسؤولية في التصدي لكل الأعمال المهنية وخاصة الإنتاجية منها وهذا يؤدي بالتنمية الشاملة إلى التوازن والتطور الاجتماعي.

المصادر

أ- العربية:

1- فوزية العطية، المرأة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 1983.

2- حليم بركات، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 34، كانون الأول، 1981.

4- فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، مطبعة دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1980.

5- سعد رزوق، وآخرون، موسوعة علم النفس، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977.

6-، 1977، ص. 255.

7-، 1977، ص. 224.

8- فوزية العطية، ومليحة القصير، واقع معوقات مشاركة المرأة في العمل، ندوة في مجال تطوير المرأة، بغداد، 1984.

3- الميالي,محسن مهدي, دور المرأة العراقية في استخدام التقنيات التكنولوجية,مجلة بابل العلمية,العدد25,تشرين الاول,2006.

9- حليم بركات,النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية,مجلة المستقبل العربي,العدد34,كانون الاول,1981,ص53.

11- حليم بركات,النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية,مجلة المستقبل العربي,العدد34,كانون الاول,1981,ص51-52.

15- منور كردي,واقع المرأة العربية والمرأة الاردنية,مجلة المرأة العربية,العدد4,الاردن,1987,ص139.

20- منور كردي,واقع المرأة العربية والاردنية,مجلة المرأة العربية,العدد4,الاردن,1986,ص125.